النمو الإقتصادى، استراتيجية تنمية الصادرات والتصحيحات الهيكلية
دراسة فى الإقتصاد المصرى (١٩٨٠ - ١٩٩٠)

د. ناجى ميخائيل حبيب
كلية التجارة الخارجية وإدارة الأعمال
جامعة حلوان

مقدمة :

بدأت المشاكل الإقتصادية فى مصر منذ بداية الثمانينيات تأخذ بعدا خطيرا حيث بدأ الإقتصاد المصرى يعانى من العجز المتزايد فى ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات البطالة والتضخم وذلك فى ظل انخفاض معدلات نمو الناتج القومى (١) . وأيا كانت الأسباب التى أدت إلى هذه المشاكل فقد كان من الضرورى محاولة ايجاد الحلول المناسبة مع وضع استراتيجية للتنمية الاقتصادية وتصميم السياسات اللازمة لتنفيذها .كل ذلك فى اطار الظروف والملابسات المحلية والخارجية حتى يمكن خلق الهيكل الأقتصادى المناسب لتنمية تلقائية ومستمرة لكى يجد الاقتصاد المصرى مكانه فى دائرة النظام الاقتصادى العالمى الجديد .

فى هذا الصدد فإنه يمكن القول أن الدولة قد وضعت يدها على نقاط الضعف ومصادر العلل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وذلك عندما اعلنت عن خطة للقيام بالإصلاحات الهيكلية اللازمة مع استراتيجية للتصنيع تركز على ضرورة تنمية الصناعات التصديرية أو لقد كان من المفترض أنه مع بداية التسعينيات أن يكون الاقتصاد المصرى على شفى التحرك والنمو والإنطلاق .

إن واضعى السياسة الاقتصادية فى مصر قد قاموا بإختيار الطريق الصحيح ، والصعب فى الوقت ذاته ، إلا أن الاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الاستراتيجية المعلنة لم تكن بالقدر الكافى . إن التأخير فى اتخاذ عدد الاجراءات أدى إلى اطالة الطريق وفترة المعاناه التى ترتبط عادة بعملية الاصلاحات الهيكلية والتى تقع فى المقام الأول

على كاهل أفراد الشعب . إن التشخيص من جانب الدولة كان سليما والدواء كان هو المطلوب ولكن الجرعات العلاجية لم تكن بالقدر الكافى اللازم لتحقيق الشفاء .

فروض الدراسة :

تقوم الدراسة على الفروض التالية

١- ان الوضع الأقتصادى فى مصر قد وصل إلى مرحلة لابد فيها من الاسراع باجراء اصلاحات هيكلية شاملة تقضى على الاختلالات الكامنة داخل الاقتصاد القومى .

٢- إنه بالرغم من سلامة الاستراتيجية المعلنة للنمو الاقتصادى ، الا أن توقيت وتنفيذ السياسات والاجراءات اللازمة لتحقيق أهداف هذه الاستراتيجية لم يكن بالدرجة الكافية لدفع عجلة النمو والتخفيف من حدة المشاكل المتراكمة .

٣- ان عملية اعادة هيكلة الاقتصاد القومى واجراء التصحيحات المناسبة فى حد ذاتها تؤدى الى بطء عملية النمو وذلك خلال المرحلة الانتقالية اللازمة

٤- أن بطء عملية تنفيذ الاصلاحات وعدم كفاية الاجراءات مع انخفاض معدل النمو خلال المرحلة الانتقالية قد يؤدى الى فقدان الثقة فى الاستراتيجية ذاتها وما يترتب على ذلك من انخفاض معدلات نمو الدخل القومى .

وينقسم البحث الى ثلاثة مباحث يتناول المبحث الاول تحليلا لحالة الاقتصاد المصرى والعوامل الرئيسية التى أدت الى حالة الركود التضخمى التى سادت البلاد مع بداية الثمانينيات .. والمبحث الثانى يقدم تحليلا اقتصاديا للنمو الاقتصادى والاصلاحات الهيكلية مع التركيز على استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية والاجراءات اللازمة لنجاحها ، كما يتناول الاجراءات المعلنة والمنفذة من جانب واضعى السياسة الاقتصادية فى مصر . أما المبحث الثالث فيتعرض للاصلاحات الهيكلية وأثارها على الاستثمار الخاص فى الزمن القصير . وأخيرا يتم اختتام البحث بالخلاصة والتوصيات

١- الاقتصاد المصرى خلال الثمانينيات :

ساد الاقتصاد المصرى خلال فترة الثمانينيات حالة من الركود التضخمى Stagflation تمثلت فى انخفاض معدل نمو الدخل القومى مع ارتفاع معدلات التضخم والبطالة . إن هذه الظاهرة ، فى واقع الامر ، ما هى إلا انعكاساً لما يسود الاقتصاد المصرى من تشوهات سعرية واختلالات هيكلية ترتب عليها اهدار للموارد الاقتصادية وعدم تحقيق الكفاءة فى استخدامها . ولقد كان ذلك نتيجة سياسات اقتصادية معينة خلال فترة الستينيات والسبعينيات تراكمت وتبلورت آثارها فى شكل عجز كبير فى الموازنة العامه للدولة وميزان المدفوعات . وأصبح من الصعب فى ظل هذه الظروف تحقيق معدل النمو الذى يتناسب مع المعدلات المرتفعة للنمو السكانى وقوة العمل . ويرى الباحث أن هناك ثلاث عوامل رئيسية تفاعلت مع بعضها البعض ، كانت وراء هذا الوضع المتردى للإقتصاد المصرى وهى سيطرة القطاع العام على جانب كبير من النشاط الاقتصادى ، سياسات الدعم والتسعير ، وأخيراً سياسة التوسع فى الاقتراض الخارجى .

١/١ القطاع العام :

بدأت سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى فى مصر مع سياسة التأميم وانشاء مشروعات عامة جديدة فى بداية الستينيات بحيث أصبحت نسبة كبيرة من جميع قطاعات النشاط الاقتصادى تحت سيطرته . وبالرغم من سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينيات والنمو الملموس فى نشاط القطاع الخاص ، فقد ظل وما زال القطاع العام هو المسيطر حتى الان .إن كان القطاع العام قد أدى دوراً خلال فترة زمنية معينة ، إلا أنه مع بداية الثمانينيات اتضح أن مستوى أدائه لا يتناسب مع الظروف المحلية والعالمية . فقد أثبتت العديد من الدراسات بأن وحدات القطاع العام تعانى من انخفاض شديد فى العائد على الاستثمار كما أنها فى معظم الحالات تحقق خسائر كبيرة هذا بالإضافة الى أنها تفرض أعباء متزايدة على ميزان المدفوعات (٢) . ان الخسائر المالية التى تحققها بعض وحدات القطاع العام فى مصر قد ترجع الى سياسات تسعير منتجاتها بمعرفة الدولة وقد ترجع الى سوء الادارة

الذى يسود معظم هذه الوحدات . وعادة ما يتم تمويل هذه الخسائر عن طريق الموازنة العامة للدولة والاقتراض المصرفى وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدلات التضخم نتيجة للسياسة الائتمانية التوسعية اللازمة لدعم هذا القطاع (٣) . أما بالنسبة للوحدات التى تحقق بعض الارباح فإن ذلك ليس دليلا على ارتفاع مستوى أدائها الاقتصادى حيث أنه عندما تقوم الدولة بتوفير المدخلات اللازمة للانتاج بأسعار تقل عن الاسعار الاقتصادية والتى تعكس تكلفة الفرصة البديلة لهذه المدخلات . كذلك عندما يتم توفير التمويل بأسعار فائدة منخفضة وتوفير العملات الصعبة بسعر صرف يقل عن السعر الواقعى أو التوازنى ، فى مثل هذه الحالات لا يمكن القول بأن تحقيق الارباح دليلا على الكفاءة الاقتصادية وعلى ذلك لا يمكن الجزم بأن وحدات القطاع العام التى تحقق أرباح أكثر كفاءة من الوحدات التى تحقق خسائر . فالعبرة ليست بتحقيق الارباح أو الخسائر وانما بمقدار ما تضيفه هذه الوحدات الى الناتج القومى . وهناك حالات كثيرة اتضح منها ان بعض وحدات القطاع العام تحقق قيمه مضافة سالبة وبالتالى فإن الاقتصاد القومى يكون فى وضع أفضل إذا توقفت هذه الوحدات عن الانتاج كلية . ولقد قام البنك الدولى بدراسه عن مدى الكفاءة الاقتصادية لعدد من المنشأت العامه ، استخدمت فيها أسعار الظل Shadow prices ، والتى تعكس الندرة النسبية الحقيقية لعناصر الانتاج المستخدمة . واتضح من هذه الدراسة ان هناك بعض الوحدات تحقق قيمة مضافة سالبة وبالتالى فإن وجود واستمرار هذه الوحدات فى العمل يمثل اهدار للموارد الاقتصادية وعبء يعوق عملية النمو الاقتصادى (٤) .

إن القطاع العام بوضعه الحالى لا يحقق كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية ويمثل عبء على الموازنة العامه للدولة كما انه يساهم فى زيادة مشاكل ميزان المدفوعات . وذلك لأن هناك علاقة بين خسائر القطاع العام وعجز الموازنه والتوسع الائتمانى مما يزيد من الضغوط التضخمية . لذا فقد كانت الدولة محقة عندما أعلنت عن الاتجاه لتطبيق برنامج التخصيصية والتخلص من بعض وحدات القطاع العام . وليس هنا المجال لمناقشة تفاصيل عملية التخصيصية والمشاكل والمزايا والعيوب التى تترتب على بيع تلك الوحدات ، إلا أنه مما لا شك فيه أنها تعتبر خطوة فى الطريق الصحيح وجزء من برنامج متكامل للتصحيحات الهيكلية .

٢/١ الدعم وسياسات التسعير :

ليس المقصود هنا القيام بتحليل دقيق لآثار هذه السياسات وانما الإشارة فقط الى اثرها على الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات . فعلى سبيل المثال إن تحديد أسعار بعض السلع الزراعية ، القمح مثلا ، بأسعار أقل من قيمتها الاقتصادية يؤدى حتما الى زيادة الاستهلاك وتحول المزارعين عن الانتاج وبالتالى زيادة الفجوة الغذائية وارتفاع حجم الواردات من الخارج . إن ذلك يؤدى الى زيادة العبء على الموازنة العامة للدولة فى شكل فروق الاسعار . كذلك الحال بالنسبة لتسعير البترول ومنتجاته يؤدى الى ضياع ايرادات على الدولة وانخفاض حصيلة البلاد من العملات الصعبة . أيضا نجد أن انخفاض سعر الفائدة قد يؤدى الى الاسراف فى استخدام أساليب انتاجية ذات كثافة رأسمالية مرتفعة ، ومع ضرورة استيراد كثير من الاصول الرأسمالية فإن ذلك يؤدى الى ضغوط على ميزان المدفوعات . وعلى ذلك فإنه مما لا شك فيه أن سياسات الدعم والتسعير لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع العجز فى الموازنة العامه وما يترتب عليه من ضغوط تضخمية . ولقد قامت الدولة بمحاولات لتخفيض الدعم وتحرير بعض الاسعار ورفع سعر الفائدة ، وهذه تعتبر اجراءات فى سبيل تقليل التشوهات السعرية السائدة . الا أنه ما زال هناك سلعا يتم دعمها ، كما أن سعر الفائدة لابد أن يظل مرتفعا طالما أن هناك ارتفاع مستمر فى مستوى الاسعار وحتى لا يكون سعر الفائدة الحقيقى منخفضا او سالبا .

٣/١ الاقتراض الخارجى :

بالنسبة لسياسة التوسع فى الاقتراض من الخارج والتدفقات الماليةالتى حدثت خلال السبعينيات فقد كان لها أيضا أثارا سيئة على الموازنة العامه وميزان المدفوعات . حيث أنه مع بداية الثمانينيات تزامن حلول آجال استحقاق الكثير من الفوائد والأقساط الخاصة بالقروض الخارجية مع تعذر الحصول على تمويل خارجى جديد . فقد توقفت كثير من مصادر التمويل الخارجية عن الاستمرار فى توفير قروض جديدة عند المستويات التى سادت خلال الفترات السابقة . هذه بالإضافة الى ارتفاع

اسعار الفائدة فى الاسواق المالية العالمية .
لكى تتفهم صعوبة الوضع الاقتصادى الذى فرضته القروض الخارجية ، نشير الى أن معظم الدين الخارجى كان فى شكل قروض مستحقة على الحكومة او بضمانها ، إن ذلك يعنى أن حلول آجال استحقاق الاقساط والفوائد وضرورة سدادها يؤدى الى تدهور الوضع المالى للدولة .

إن عبء الدين الخارجى لا يتمثل فقط فى حجم التحويلات الخارجية اللازمة لسداد الاقساط والفوائد ، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه العبء المباشر ، وانما يتمثل ايضا فى العبء غير المباشر الذى يرتبط بإجراء هذه التحويلات . ان هذه التحويلات تتطلب سياسات لتحقيق التكيف اللازم لميزان المدفوعات وتوفير قدر كاف من العملة الصعبة اللازمة . وتشمل هذه السياسات عملية تكيف داخلى Internal Adjustment وعملية تكيف خارجى External Adjustment ، بالنسبة للأولى فانها تهدف الى زيادة المدخرات المحلية الى المستوى الذى يغطى تحويلات الفوائد والاقساط بالإضافة الى تمويل الاستثمار المحلى اللازم لعملية النمو الاقتصادى . أما بالنسبة للثانية فهى تهدف الى تحويل هذه المدخرات الى عملات صعبه ، أى ضرورة خلق فائض فى الميزان التجارى . كل هذا يتطلب سياسات لتخفيض الانفاق Expenditure - Reducing Policies مقترنة بسياسات أخرى لتحويل الانفاق Expenditure - Switching Policies . وذلك يتضمن آثارا سلبية على الاستهلاك والاستثمار وهو ما يمثل العبء غير المباشر للديون الخارجية . إن السياسات السابقة وما تتضمنه من تخفيض سعر العملة المحلية تزيد من اعباء الأقساط والفوائد على الموازنة الحكومية . حيث أنه فى هذه الحالة يتعاظم الأثر التضخمى ليس فقط بسبب الأثر المباشر لتخفيض سعر العملة على الاسعار المحلية ولكن أيضا بسبب الأثر على العجزالمالى للدولة لأن مدفوعات الفوائد والاقساط التى تقوم بها ترتفع بنفس نسبة تخفيض سعر الصرف .

فى ظل هذه الظروف فان البدائل المتاحة للدولة لتمويل عجز الموازنة العامه تنحصر فى ثلاث . البديل الأول هو مزيد من الإقتراض الخارجى وذلك غير متاح لعدم توافره وارتفاع أسعار الفائدة العالمية كما سبق أن ذكرنا . كما انه بفرض إمكان

الحصول على هذا التمويل فان ذلك يعنى تأجيل المشكلة مؤقتا وضرورة مواجهتها ان آجلا أو عاجلا ولكن بدرجة اكثر حدة .البديل الثانى هو الاقتراض الداخلى وهذا يؤدى الى ضغوط تضخمية خاصة إذا تم عن طريق الجهاز المصرفى بالإضافة الى مزاحمة الاستثمار الخاص الذى تعول عليه الدولة فى عملية النمو الاقتصادى .وأخيرا فان البديل الثالث هو خفض الانفاق الحكومى وزيادة الايرادات وقد يترتب على ذلك أيضا الاضرار بالإستثمار الخاص خاصة فى الزمن القصير .

من التحليل السابق يتضح أن العوامل الثلاث الرئيسية التى اشرنا اليها فى البداية وهى سيطرة القطاع العام ، سياسات الدعم والتسعير ،وسياسات الاقتراض الخارجى أدت الى تدهور الوضع المالى للدولة وتضخم عجز الموازنة العامه بالضافة الى تدهور حالة ميزان المدفوعات . لذلك كانت النتيجة الحتمية هى انخفاض معدلات النمو وسيادة حالة التضخم الركودى سالفة الذكر .

وهكذا نرى ان الوضع الاقتصادى فى مصر وصل الى مرحلة حرجة لابد فيها من الاسراع بالقضاء على مظاهر الخلل ووضع استراتيجية متكاملة للتصحيحات الهيكلية والتركيز على تنمية الصناعات التصديرية لخلق قاعدة عريضة من هذه الصناعات لكى تساهم فى حل مشكلة ميزان المدفوعات والديون الخارجية . وقد اعلنت الدولة عن ذلك مبتدئة بإنشاء السوق الحر للصرف الاجنبى ، رفع أسعار الفائدة ، طرح برنامج التخصصية للمناقشة والتنفيذ ومحاولة اصلاح وتنظيم وحدات القطاع العام التى لا يمكن التخلص منها ببيعها للقطاع الخاص . إلا أن الخطوات اللازمة لذلك لم تتم حتى الأن بالشكل المطلوب كما سيتضح فيما بعد .
ونتناول فيما يلى بالتحليل النمو اللاقتصادى وتنمية الصناعات التصديرية والاصلاحات الهيكلية اللازمة .

٢- النمو الاقتصادى والتصحيحات الهيكلية :

عند محاولة تتبع الاسلوب الذى يتحقق من خلاله النمو الاقتصادى ومصادر هذا النمو يمكن ان نفرق من الناحية النظرية بين منهاجين . المنهج الأول يستند الى

الفكر الاقتصادى النيوكلاسيكى حيث نجد أن النمو الاقتصادى يحدث فى الزمن الطويل نتيجة محصلة تفاعل عوامل ثلاث وهى التراكم الرأسمالى ، نمو قوة العمل ، والتقدم التكنولوجى . حيث يتم التفاعل بين هذه العوامل فى ظل ظروف تنافسية وفى اطار من التوازن العام لجميع الاسواق سواء كانت اسواق سلع وخدمات أم أسواق خدمات عناصر الانتاج. فى ظل هذه الظروف نجد أن ميكانيكية الأسعار تحقق الكفاءة فى استخدام عناصر الانتاج ، وإن امكانية زيادة الناتج القومى عن طريق انتقال عناصر الانتاج من نشاط الى آخر تكون ضعيفة وذلك لأن الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج تكون متساوية فى جميع الاستخدامات .لذلك فإن عملية اعادة توزيع الموارد وتغير شيكل الطلب والانتاج فى المجتمع تتم تدريجيا وتلقائيا من خلال عملية النمو ذاتيا وتعتبر نتيجة طبيعية لهذا النمو . هذا المنهج الفكرى لا يعطى أهمية كبيرة للزيادة التى يمكن ان تحدث فى الناتج القومى نتيجة لإعادة توزيع عناصر الانتاج من الانشطة التى تنخفض فيها انتاجيتها الى تلك الانشطة التى تتمتع فيها بانتاجية مرتفعة . هذا التحليل لعملية النمو يفترض ضمنيا أن الاقتصاد القومى يتصف بمرونة كبيرة للاحلال سواء فى مجال الاستهلاك أو الانتاج ، وتنعكس هذه المرونه فى سرعة تكيف الاسواق لمؤشرات الأسعار . وعليه فإن النمو الاقتصادى فى هذه الحاله يتم فى ظل ظروف التوازن العام لجميع قطاعات الاقتصاد القومى وهو ما يطلق عليه النمو التوازنى (٥) .

Equilibrium Growth .المنهج الثانى ينظر الى النمو الاقتصادى باعتباره نتيجة للتغيرات الهيكلية التى يمكن ان تحدث فى شيكل الانتاج وذلك للإستفاده من التقدم التكنولوجى ومواجهة التغيرات التى تحدث فى شيكل ومكونات الطلب . أى أن التغيرات الهيكلية هى السبب الرئيسى للنمو الاقتصادى . فى ظل هذا المنهج هناك فرضا ضمنيا وهو أن الموارد الاقتصادية لا تكون موزعه على أوجه الاستخدام المختلفة بطريقة تحقق الكفاءة الاقتصاديه وبالتالى فإن اعادة توزيعها يحقق زيادة كبيرة فى الدخل القومى ، كما ان هناك اختلالات أو تشوهات سعرية وشيكلية تجعل استجابة الاسواق لتغيرات الاسعار غير كاملة .حيث أن تلك الاختلالات تمثل عائق يجعل الاقتصاد القومى يتصف بعدم المرونه .ويشير أصحاب هذا الفكر فى هذا الصدد الى بعض الظروف والأوضاع التى توضح عدم المرونه وبطء عملية التكيف فى بعض الاسواق . فعلى سبيل المثال عدم التوازن الذى قد يسود سوق العمل فى معظم الدول النامية والذى ينتج من ارتفاع معدلات النمو السكانى وزيادة عرض عنصر العمل وعجز القطاع الصناعى عن

امتصاص هذه الزيادة والنتيجة الطبيعية لذلك فائض ضخم فى عنصر العمالة غير الماهرة يتركز فى القطاع الزراعى أو الانشطة الطفيلية ذات الانتاجية المنخفضة . كذلك الفشل فى اعادة توزيع الموارد بطريقة يمكن بها زيادة الصادرات أو الاقلال من الواردات ، أيضا اتجاه الواردات الى الزيادة بمعدلات اكثر ارتفاعا من معدلات الزيادة فى الدخل القومى بالإضافة الى عدم قدرة المنتجين المحليين الولوج الى الاسواق العالمية . كل هذه عوامل تؤدى الى مشاكل مزمنه فى ميزان المدفوعات واعاقة عملية النمو الاقتصادى . ان وجود اختلالات هيكلية وتشوهات سعرية تمنع سرعة استجابة الاسواق للمؤشرات السعرية وتعوق الاقتصاد القومى من تحقيق معدلات مرتفعة من النمو . فى مثل هذه الاوضاع الاقتصادية نجد ان مصدر النمو الرئيسى يكمن فى اصلاح الهيكل الاقتصادى واتباع سياسات من شأنها القضاء على هذه اللاختلالات . أن التصحيحات الهيكلية تعتبر شرط اساسى لتحقيق النمو الاقتصادى وفى هذه الحالة يطلق على النمو الاقتصادى النمو غير التوازنى (٦) Disequilibrium Growth حيث انه يتم فى ظل ظروف اقتصاديات يسودها عدم التوازن .

من الناحية العملية نجد ان النمو الاقتصادى يتم فى ظروف تقترب أو تبتعد بدرجه أو بأخرى عن التوازن التام والمرونة الكاملة . حيث نجد أن النمو فى الدول المتقدمه يحدث فى ظروف توازنية أكثر منه فى الدول النامية . فى الدول المتقدمة نجد أن مصدر النمو الأساسى هو التراكم الرأسمالى وزيادة عناصر الانتاج بصفة عامه ، أما المكاسب التى تحدث من التغيرات الهيكلية يمكن اهمالها حيث انها تحدث خلال واثناء عملية النمو لأنها نتيجة لعملية النمو ذاتها . بعكس الحال فى الدول النامية حيث ان المكاسب التى يمكن تحقيقها من التغيرات الهيكلية واعادة توزيع الموارد تكون مرتفعة بل قد تعادل أو تزيد عن ما يمكن تحقيقه من استخدام مزيد من عناصر الانتاج بصفه خاصة تلك التى تتسم بالندرة مثل رأس المال ، بل أنه من الضرورى البدء بالتصحيحات الهيكلية كشرط أساسى ومسبق لعملية النمو ، حيث أن هذه التصحيحات هى العامل الرئيسى لدفع عجلة النمو فى جميع جوانب الاقتصاد القومى . وعلية فإنه يمكن القول بأن مجال تحقيق زيادة كبيرة فى الناتج القومى فى الدول النامية اكثر منه فى الدول المتقدمة وذلك لأن مجال حدوث تلك التغيرات الهيكلية أكثر اتساعا فى الأولى عنه فى الثانية . ان هذا قد يفسر ارتفاع معدلات النمو فى الدول الصناعية الحديثة مثل تايوان وكوريا الجنوبية (٧) .

٧٢ استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية :

ان تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادى والاسراع بعملية التنمية تقتضى بالضرورة الاعتماد على التصنيع باعتباره الطريق الذى يساعد فى زيادة الدخل القومى وخلق فرص أكثر للعمل والتوظف ، ففى كثير من الاحيان تتضمن استراتيجيات التصنيع تقديم حوافز لصناعات معينة دون غيرها . إلا أنه يلاحظ ان نجاح استراتيجية التصنيع لا يتوقف على ما تقدمه من حوافز معينة وانما يتوقف على مدى استجابة الاقتصاد القومى ككل لإستقبال هذه الحوافز ومدى سرعة انتقال الأثار المتحققة فى نشاط معين الى بقية الانشطة الأخرى . حيث أن فشل كثير من برامج التصنيع فى الدول النامية لا يرجع الى ضعف الحوافز المقدمه للصناعه وانما يرجع الى العوائق التى تمنع انتشار الأثار الاقتصادية بين القطاعات المختلفة . فقد يتم تشجيع صناعات معينة تولد أثارا إيجابية ولكنها لا تنتقل الى الصناعات الأخرى بسبب ما ينطوى عليه هذا التشجيع من خلق تشوهات سعرية واختلالات هيكلية . لذلك يجب أن تكون الحوافز ذات طابع عام وبدرجة غير مغالى فيها حتى لا تؤدى الى تحيز كبير لنشاط دون الآخر وحتى تحقق الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة . هناك استراتيجيات للتصنيع تتعايش مع بعض الاختلالات التى قد تكون موجودة أصلا بالاقتصاد القومى ، بل أن نجاحها قد يتطلب بعض الاجراءات التى تزيد من حدة هذه الاختلالات . وهناك استراتيجيات أخرى لا يمكن تنفيذها الا بعد إزالة الاختلالات الهيكلية والتشوهات السعرية حيث ان ذلك يعتبر شرطا مسبقا وضروريا لنجاحها . وفى هذا الصدد نفرق بين استراتيجية التصنيع القائمة على تشجيع صناعات الاحلال محل الواردات وتلك القائمة على تشجيع تنمية الصناعات التصديرية وذلك من حيث التصحيحات الهيكلية والسعرية اللازمة ومدى مناسبة كل منها للتغلب على المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد المصرى .

من الناحية النظرية نجد أن هناك مكاسب واضحة تتحقق من خلال التبادل التجارى الدولى ، حيث ان الاقتراب من التوزيع الأمثل للموارد يتحقق عندما يتعادل المعدل الحدى للتحويل فى الاسواق العالمية The International Rate of Transformation مع مثيله السائد فى السوق المحلى . إلا أن النظريات الاقتصادية

لا تشير الى الأهمية النسبية لسياسات الاحلال محل الواردات أو تنمية الصناعات التصديرية فى مجال تحقيق التوزيع الأمثل للموارد ، كما أنها لا توضح كيف يتغير توزيع الموارد بين هذه الاستخدامات أثناء عملية النمو . بل الأكثر من ذلك ان تلك النظريات لا تشير الى كيفية تأثر معدل النمو الاقتصادى بالأستخدام الأمثل للموارد حيث ان اعادة توزيع الموارد سوف يؤدى الى ارتفاع مستوى الدخل القومى ، أما تأثير ذلك على معدلات النمو فى المدى الطويل لا يمكن تحديده (٨) .

أما من الناحية التطبيقية فهناك دلائل قويه على أن نجاح سياسات التصنيع لتنمية الصادرات ادت دورا كبيرا فى عملية التنمية الاقتصادية . تلك الدلائل واضحة تماما من تجارب كثير من الدول حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، البرازيل ....الخ (٩) . حيث أن هناك كثير من الدراسات تؤكد أن النمو القائم على سياسات التصنيع لأغراض التصدير تفسر نسبة كبيرة من التغيرات فى معدلات نمو الدخل القومى والتى لا يمكن تفسيرها بالزيادة فى المدخلات الأولية . بمعنى آخر ان الزيادة الكبيرة فى اجمالى الناتج القومى لعدد كبير من الدول النامية ترتبط بالزيادة فى الصادرات اكثر من ارتباطها بأى متغيرات أخرى ، حيث أن الدخول المرتفعة فى هذه الدول ترتبط دائما بارتفاع نسبة الصادرات الى الدخل . كما ان معدلات النمو المرتفعة ارتبطت دائما بتنوع وتعدد القاعدة التصديرية (١٠)

٧٧٢ استراتيجية تنمية الصادرات والاختلالات الهيكلية :

تتميز سياسة تنمية الصناعات التصديرية بأنها لا تحتاج الى اجراءات خاصة لحماية صناعات معينة وانما كل ما تتطلبه هو تهيئة الظروف الاقتصادية الملائمة . وفى هذا الصدد نفرق بين الحماية وما يترتب عليها من اختلالات ، وبين التشجيع الذى ينطوى على ازالة ما قد يوجد من اختلالات ومعاملة الأنشطة جميعا على قدم المساواه دون تحيز واضح أو ضمنى لنشاط على حساب الأنشطة الأخرى .

ان استراتيجية التصنيع القائمة على صناعات الاحلال محل الواردات - Import Substitution strategy .

عادة ما تتم من خلال اجراءات يقصد بها حماية بعض الصناعات . هذه الحماية تؤدى الى انحراف توزيع الموارد عن التوزيع الأمثل طبقا لمعيار تساوى المعدلات الحدية للتحويل سالف الذكر . أما استراتيجية التصنيع لتنمية الصادرات Export Substitution Strategy- لا تحتاج الى مثل هذه الاجراءات الحمائية ، وحتى بإفتراض قيام الدولة بالتحيز تجاه الصناعات التصديرية فإن الاستراتيجية ذاتها تضع قيودا على قدرة واضعى السياسة الاقتصادية عند محاولاتهم اتخاذ اى اجراء من شأنه اعاقة النمو الاقتصادى ، كما سيتضح بعد قليل . حيث أن الدولة فى ظل الاستراتيجية الأخيرة لا يمكنها خلق اختلالات سعرية أو هيكلية تعوق النمو الاقتصادى كما هو الحال فى ظل استراتيجية التصنيع للاحلال محل الواردات .

أن صناعات الاحلال محل الواردات تعيش وتنمو فى ظل اختلالات تمثل عبء على الأنشطة والصناعات الأخرى ، حيث يتم عادة حمايتها فى ظل سعر صرف أعلى من السعر الواقعى أو التوازنى مقترنا بحماية مرتفعة متمثلة فى نظام حصص الاستيراد والرسوم الجمركية ... الخ . كل هذه تمثل اختلالات تستطيع من خلالها بعض المنشآت تحقيق أرباح ضخمة ليس نتيجة قدرتها على خفض التكاليف والاستخدام الاقتصادى للموارد . فهناك فرق كبير بين الاداء المالى والاداء الاقتصادى لهذه المنشآت فى ظل هذه الاختلالات .حيث ان ارتفاع سعر الصرف عن قيمته الحقيقية يضر فى حد ذاته بالصناعات التصديرية واذا اقترن ذلك بحماية لصناعات الاحلال محل الواردات فإن هذا يمثل تحيزا تجاه الصناعات الأخيرة . فى ظل هذا الوضع نجد أن سعر الصرف الفعال Effective Exchange Rate الذى يواجه صناعات الاحلال محل الواردات يختلف عن مثيله الذى يواجه الصناعات التصديرية . ويمكن تعريف سعر الصرف الفعال للواردات Effective Import Exchange Rate بأنه عدد وحدات العملة المحلية اللازمة لإستيراد سلعا قيمتها وحدة واحدة من العمله الاجنبية (الدولار) وذلك بعد أن يؤخذ فى الاعتبار الرسوم الجمركية على الواردات وجميع تكاليف عملية الاستيراد وأى عوامل أخرى تؤثر على سعر الواردات .

أما سعر الصرف الفعال للصادرات Effective Export Exchange Rate فهو عدد وحدات العملة المحلية التى يتم الحصول عليها من تصدير سلعا قيمتها دولار واحد بعد أن يؤخذ فى الاعتبار أى رسوم جمركية على الصادرات ، اية

اعانات للصناعات التصديرية ، دعم للمدخلات ... الخ من العوامل التى تؤثر على أسعار الصادرات (١١) . إذا كان سعر الصرف الفعال للواردات أعلى من سعر الصرف الفعال للصادرات فإن ذلك يمثل تحيزا تجاه الصناعات الأولى وبالتالى اختلال سعرى يبتعد بتوزيع الموارد عن الحد الذى تتعادل عنده المعدلات الحدية للتحويل ، العالمى والمحلى . وإذا تعادل سعرى الصرف سالفى الذكر فإن ذلك يعنى الاقتراب من التوزيع الأمثل . أما إذا زاد سعر الصرف للصادرات عن مثيله بالنسبة للواردات فإن ذلك يشير الى تحيز تجاه صناعات التصدير (١٢) . عندئذ يتحول تشجيع الصناعات التصديرية الى حمايه تؤدى الى اختلالا سعريا على الجانب العكسى

ان احتمالات حدوث هذا الاختلال العكسى والتحيز تجاه الصناعات التصديرية ضعيفة جدا ذلك لأن سياسة تنمية الصناعات التصديرية تبدأ عادة بعد فترة زمنية طويلة من حماية صناعات الاحلال محل الواردات . فى هذه الحالة يكون هناك مجالا كبيرا لتشجيع الصناعات الأولى قبل الوصول الى النقطة التى يبدأ عندها هذا التحيز . هذا بالإضافة الى ان التحيز تجاه تلك الصناعات أقل خلقا للاختلالات ، ذلك لأن هذه السياسة تضع حدودا لما يمكن أن يقوم به واضعى السياسة الاقتصادية من اجراءات وتجعلهم اكثر معرفة ويقظة للأخطاء التى قد تنتج عن سياساتهم . فبصفة عامة يكون هناك سوق عالمى لا يمكن التحكم فى أسعاره ويفرض قيودا على السلوك الاقتصادى للحكومه والمشروعات ويوفر بيانات ومعلومات سريعة فيما يتعلق بفشل أو نجاح سياساتهم .كما أنه إذا كان تشجيع الصناعات التصديرية يتم عن طريق تقديم الدعم المالى لها فإن تكلفة هذا الدعم سوف تظهر مباشرة كعبء على الموازنة العامه للدولة ، كذلك فإن الدولة لا يمكن ان تستند الى نظام حماية جمركى فى هذه الحالة ، حيث أنه من الضرورى أن تحصل هذه الصناعات على مستلزماتها من سلع وسيطة ورأسمالية بالأسعار العالمية حتى تستطيع المنافسة فى الاسواق الخارجية . وإذا استندت الدولة على نظم تراخيص الاستيراد فإن البطء والتكاليف الادارية التى ترتبط عادة بهذه النظم لا تتفق مع ضرورة سرعة الحصول على هذه المستلزمات . حيث أن الالتزام باستراتيجية تنمية الصناعات التصديرية يتطلب السرعة وعدم التأخير والقضاء على البيروقراطية والقيود الادارية . لذلك فانه فى هذه الحالة نجد ان واضعى السياسة الاقتصادية لابد وأن يلجؤا الى حوافز عامه مثل سعر صرف واقعى ، معدلات

حماية جمركية متقاربة غير متباينة ...الخ ، وبالتالى لا يمكن ان يكون هناك تحيزا كبيرا تجاه صناعات معينة دون غيرها . هذا بعكس الحال فى حالة صناعات الاحلال محل الواردات والتى لا تعتمد على حوافز سعرية وانما حماية جمركية تتصف بعدم العدالة والتباين فى معاملة الصناعات المختلفة بالإضافة الى عدم استقرارها وقابليتها للتغير من وقت الى آخر .

مما سبق نرى الاقتراب بسعر الصرف من السعر التوازنى وتحقيق التعادل بين سعر الصرف الفعال لكل من الواردات والصادرات من أهم الشروط اللازمة لنجاح سياسة التصنيع لتنمية الصادرات وخلق قاعدة عريضة من الصناعات التصديرية . ومن المعروف ان التضخم يجعل سعر الصرف الاسمى أعلى من سعر الصرف الحقيقى وتصبح العملة المحلية مقومة بأعلى من قيمتها مما يضر بالوضع التنافسى للصناعات التصديرية فى الاسواق العالمية . ولذلك لابد من كبح جماح التضخم للمحافظة على استقرار سعر الصرف لأن فشل الحكومة فى السيطرة على ارتفاع الاسعار يؤدى الى عدم ثقة المستثمرين فى قدرة الدولة على تحقيق هذا الاستقرار . لذلك لابد من اتباع سياسات من شأنها اقتلاع جذور التضخم والحد من ارتفاع الاسعار المحلية بما يتمشى مع معدلات التضخم فى الاسواق العالمية . وقد تقوم الدولة باتباع سياسات نقدية انكماشية وذلك للحد من معدلات التضخم وذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة وفرض قيود على الائتمان المصرفى وخفض معدل الزيادة فى كمية النقود . الا أنه فى كثير من الاحيان قد يشك المستثمرين فى قدرة الدولة على الاستمرار فى هذه السياسات خاصة وانها تضر بالاستثمار الخاص . إن قدرة الدولة على التحكم فى معدلات التضخم من خلال السياسة النقدية محدودة وتصلح فى الأجل القصير أو المتوسط فقط . حيث ان احتواء التضخم وتحقيق استقرار الأسعار فى الزمن الطويل يكمن فى اقتلاع جذوره بالقضاء على العجز المالى فى الموازنه العامه للدولة وذلك عن طريق خفض الانفاق الحكومى أو ترشيده وكذلك زيادة الايرادات عن طريق الاصلاح الضريبى .

من التحليل السابق اتضح أن استراتيجية النمو القائمة على تنمية الصناعات التصديرية تتطلب اجراءات من شأنها تعديل سعر الصرف مع اقتران ذلك باصلاح النظام الجمركى لتحقيق تعادل أسعار الصرف الفعالة للواردات والصادرات بالإضافة الى

تخفيض عجز الموازنة العامه تدريجيا للتحكم فى معدلات التضخم . وفى هذا الصدد فقد اتسمت سياسة الحكومة المصرية بالحذر الشديد والتردد فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك حيث بدأت الدولة بإجراء عدة تخفيضات متتالية لسعر الصرف كان الهدف الاساسى منها معالجة مشاكل ميزان المدفوعات وكانت النتائج غير مشجعة حيث لم تاتى هذه التخفيضات بأى أثر ايجابى من حيث زيادة الصادرات ، كما أن هيكل الصادرات المصرية ظل كماهو عليه . ثم بعد ذلك تم انشاء السوق الحر للصرف الاجنبى وما ترتب عليه من تخفيض آخر لسعر الصرف ، الا ان ذلك لم يقترن باصلاح النظام الجمركى وتعديله . ولا نقصد هنا تحرير التجارة الخارجية بالكامل وانما كان من المفروض التحرك السريع نحو وضع سياسة جمركية تحقق العدالة وعدم التحيز لصناعات معينة دون غيرها وذلك بتحقيق معدلات حماية متقاربة بدلا من معدلات الحماية المتباينة للصناعات المختلفة . ان استراتيجية تنمية الصناعات التصديرية تنطوى على خلق قاعدة عريضة ومتنوعة من هذه الصناعات ، أما اختيار عدد معين منها وحمايته على أساس أنها من الصناعات الواعدة فى مجال التصدير يؤدى الى تشجيع هذه الصناعات فقط وقد يصادف النجاح مثل هذه الصناعات الا انها لا تحقق الكفاية الاقتصادية فى توزيع الموارد . ان المساواه وعدم التحيز يؤدى الى خلق عدد كبير من الصناعات التصديرية الاكثر كفاءة ، لأن الأمر فى هذه الحالة يصبح مجرد وجود المستثمر الذى لديه القدرة التنظيمية والالمام باحتياجات الاسواق العالمية . وبذلك يمكن تشجيع رجال الاعمال المصريين أو الاجانب على الاستثمار فى عدد كبير من الصناعات التصديرية والتى قد لا تخطر على فكر واضعى سياسة الحماية الجمركية

بالرجوع الى الميزان التجارى المصرى خلال الفترة محل الدراسة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى نجد أن العجز آخذا فى التزايد المستمر بالرغم من التخفيضات المتتالية التى حدثت لسعر الصرف . كما يتضح من الجدول رقم (٢) أن هيكل الصادرات لم يتغير خلال نفس الفترة ، حيث أنه بالرغم من ارتفاع نسبة صادرات السلع تامة الصنع الى ٣٧ ٪ من اجمالى الصادرات عام ١٩٩٠ ، إلا انه بفحص مكونات هذه السلع يتضح أن معظمها يتكون من بعض السلع الزراعية المصنعة مثل الأرز المضروب والبصل المجفف والسكر والاستثناء الوحيد هو زيادة الصادرات من الاقمشة القطنية والملابس (جدول رقم ٣) .

أما بالنسبة للسيطرة على التضخم فقد قامت الدولة برفع أسعار الفائدة كمحاولة السيطرة على ارتفاع الاسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادى وزيادة الادخار . إلا أنه يلاحظ ان قدرة الدولة على اقتلاع جذور التضخم يكمن فى تحقيق توازن الموازنة العامه ، كما سبق ان ذكرنا وفى هذا الصدد قامت الدولة بمحاولات لتخفيض عجز الموازنة إلا أن ذلك لم يكن بالقدر الكافى كما أنها بدأت فى اتباع تمويل العجز عن طريق الاقتراض الداخلى وذلك باصدار أذون الخزانة مما قد يؤدى الى زيادة العجز نتيجة التزامها بمدفوعات الفائدة . بالإضافة الى أن الاقتراض الحكومى الداخلى يؤدى الى مزاحمة القطاع الخاص فى الحصول على التمويل اللازم لنشاطه خاصة فى هذه المرحلة الحرجة التى تعتمد فيها الدولة على هذا القطاع حيث أن عجز الموازنه بلغ ٧١٨٦ و ٨٢١٦ مليون جنيه فى السنوات ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ ، على التوالى وقد تم تمويل جزء كبير من هذا العجز من خلال الجهاز المصرفى حيث بلغ هذا التمويل ٢٢١٥ ، ١٤٩٥ مليون جنيه فى السنوات سالفة الذكر [١٣] .

٣- التصحيحات الهيكلية والاستثمار الخاص :

ان التصحيحات الهيكلية يكون لها عادة أثار سلبية معاكسة على الاستثمار الخاص ومعدل التراكم الرأسمالى فى الاجل القصير - ، وعلى العكس من ذلك فإن أثارها الايجابية على هيكل الانتاج والانتاجية تميل الى الظهور ببطء وبعد فترة طويلة لذلك فإن تلك التصحيحات يكون لها تكلفة فى الزمن القصير . حيث يمر الاستثمار الخاص خلال الفترة الزمنية اللازمة لعملية الاصلاحات الهيكلية بمرحلة يمكن أن يطلق عليها مرحلة الانتظار ، يرجع ذلك الا أن درجة الثقة فى برنامج الاصلاح الاقتصادى من العوامل الهامة التى تؤثر على قرارات المستثمرين ، حيث نجد ان المستثمر لابد وان يتاكد من قدرة الدولة وجديتها فى تحقيق البرنامج المقترح وعدم العودة للوراء مرة أخرى . فعادة لا يستجيب الاستثمار الخاص الا بعد فترة زمنية من اتمام التغيرات الاقتصادية التى يتضمنها برنامج الاصلاح ، والسبب فى ذلك أن قرارات الاستثمار الخاص لا رجعة فيها لأن التراجع يعتبر مكلفا بالنسبة للمستثمر الخاص بعكس القرارات الحكومية التى يمكن تغييرها إذا تطورت الظروف الاقتصادية والاجتماعية . لذلك نجد أن الاستثمار الخاص ينتهج سياسة "ننتظر ونرى Wait and See "

ويفضل الانتظار حتى تستقر الأحوال الاقتصادية ويتم الاصلاح بالكامل .

ومن ناحية أخرى إن الاجراءات التصحيحية في حد ذاتها لها آثار سلبية على الاستثمار الخاص وذلك في الاجل القصير ، فعلى سبيل المثال وبالنسبة لتخفيض سعر الصرف ، بالرغم من أن تأثيره من الناحية النظرية على الاستثمار غير واضح ، إلا ان البعض يرى أنه في الزمن القصير يؤدى الى زيادة أسعار السلع الراسمالية المستوردة وإنخفاض الاستهلاك ومعدل التراكم الرأسمالي . ويمكن القول بان مستوى سعر الصرف في حد ذاته قد يكون أقل أهمية في هذا الصدد من تحقيق استقراره وبالتالي فإن وجود سياسة ثابتة ومستقرة لسعر الصرف أكثر أهمية لتشجيع الاستثمار خاصة في مجال صناعات تنمية الصادرات أو الاحلال محل الواردات .

أما بالنسبة للعجز الحكومي وضرورة تحقيق توازن الموازنة العامه وذلك للقضاء على جذور التضخم وهذا يعتبر عاملا هاما للإستقرار الاقتصادي فقد رأينا انه لابد من تحقيق ذلك من خلال خفض الانفاق الحكومي أو زيادة الايرادات السيادية . فمن ناحية تخفيض الانفاق الحكومي فإنه قد يؤثر على الاستثمار الخاص إذ أن ذلك يتوقف على مجالات التخفيض . فإذا تم تخفيض الانفاق من خلال تقليص برامج الاستثمارات العامه وصيانة البنية الاساسية فإن ذلك يطيل من فترة النقاهة التي يحتاج اليها الاستثمار الخاص . ومن ناحية زيادة الايرادات عن طريق اصلاح النظام الضريبي ، الذي قد يتضمن زيادة معدلات الضرائب وأشكالها المختلفة ، فإن ذلك يؤثر على عوائد الاستثمار المتوقعة وبالتالي يؤخر قرارات الاستثمار الخاص ، وفي هذا الصدد فإن ارتفاع الدين الخارجي أيضا قد يؤثر على توقعات رجال الأعمال فيما يتعلق بالضرائب المستقبلة واحتمالات زيادتها .

وبصفة عامه ان توافر درجة من الاستقرار الاقتصادي الكلي في الاقتصاد القومي خلال مرحلة الاصلاح يعتبر عاملا هاما في استجابة الاستثمار الخاص للإجراءات الجديدة .

الخلاصة والتوصيات :

اتضح من التحليل السابق لحالة الاقتصاد المصرى مع بداية الثمانينيات أن سيطرة القطاع العام على جانب كبير من النشاط الاقتصادى ، وسياسات الدعم والتسعير التى اتبعتها الدولة بالإضافة الى التوسع فى الاقتراض الخارجى كانت من أهم الاسباب التى أدت الى تفاقم المشاكل الاقتصادية الداخلية ومشاكل ميزان المدفوعات . حيث أن تلك العوامل أدت الى الاسراف وعدم الكفاءة فى استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة بالإضافة الى الاعباء المباشرة وغير المباشرة للدين الخارجى ، ومع صعوبة الحصول على تمويل خارجى جديد وارتفاع اسعار الفائدة فى الاسواق المالية العالمية كان من الصعب تحقيق معدلات النمو الاقتصادى المناسبة . وأصبح من الضرورى تطبيق برنامج للإصلاحات الهيكلية للتغلب على حالة الركود التضخمى التى سادت البلاد.وقد أعلنت الدولة عن ذلك البرنامج مع التركيز على ضرورة تنمية الصناعات التصديرية باعتبارها المدخل المناسب للتغلب على مشاكل ميزان المدفوعات وخلق فرص التوظف اللازمة.إلا أن اجراءات تنفيذ هذا البرنامج الاصلاحى اتسمت بالحذر والبطء الشديد فلم تقترن الاصلاحات الضرورية مع بعضهاالبعض فى الوقت المناسب . حيث أن آثار هذه الاصلاحات الهيكلية على اعادة توزيع الموارد وتغير هيكل الانتاج وزيادة الانتاجية تأتى تدريجيا وتحتاج لفتره زمنية طويلة لأن تاثير هذه الاصلاحات يكون معاكسا على الاستثمار الخاص فى الزمن القصير . كل ذلك أدى الى الوضع المتردى للإقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة واطالة الفترة الزمنية التى يعانى فيها الاقتصاد القومى لذلك يوصى الباحث بما يلى :

١- الاسراع فى تنفيذ برنامج التخصيصية المقترح لتحقيق الاستقرار فى هذا الصدد وذلك بتحديد الوحدات الاقتصادية التى لن يتم تحويلها للقطاع الخاص مع ضرورة اصلاح ما يشوبها من خلل ادارى ومالى والعمل على تحقيق المساواة وفتح باب المنافسة بينها وبين الانشطة المماثلة بالقطاع الخاص حتى يكون معيار الكفاءة الاقتصادية هو الحد الفاصل لتغلب قطاع على الآخر . أما بالنسبة للوحدات التى يتقرر تحويلها للقطاع الخاص فلابد أيضا من الاسراع ببيعها بطريق أو بآخر لأن الأضرار الاقتصادية التى قد تلحق الاقتصاد القومى نتيجة الإبقاء عليها أو التباطؤ

فى التخلص منها قد تفوق الخسائر المالية التى قد تتحقق فى حالة الاسراع ببيعها واحتمال انخفاض ثمن البيع عن قيمتها الحقيقية .

٢- ضرورة خفض عجز الموازنة العامه للدولة بمعدلات سريعة وذلك لتحقيق استقرار الاسعار والتحكم فى التضخم وفى هذا المجال يجب التركيز على خفض الانفاق الحكومى وترشيده مع عدم المساس بقدر الامكان بالإنفاق على مشروعات البنية الأساسية وصيانتها . اما بالنسبة لزيادة الايرادات السيادية للدولة فلابد من اصلاح النظام الضريبى مع الأخذ فى الاعتبار تاثير ذلك على الاستثمار الخاص ، وبالنسبة لتمويل العجز المالى خلال المرحلة الانتقالية اللازمة لتحقيق توازن الموازنة العامه فلابد من الإقلال من الاقتراض الداخلى حيث أن ذلك يؤدى فى حد ذاته الى تزايد العجز نتيجة لمدفوعات الفائدة ، كما انه يزاحم الاستثمار الخاص الذى تعول عليه الدولة فى المرحلة القادمة .

٣- تطوير النظام الجمركى بجعل معدلات الحماية التى يوفرها متقاربة لجميع الأنشطة والمشروعات وازالة التباين والتحيز لبعضها على حساب البعض الأخر . وذلك حتى تصبح الحوافز السعرية هى الأساس فى توزيع الموارد الاقتصادية وتحقيق الكفاءة فى استخدامها .

٤- يجب الإبقاء على سعر الفائدة مرتفعا طالما أن هناك ارتفاع مستمر فى مستوى السعار وذلك حتى يعكس هذا السعر التكلفة الحقيقية لعنصر رأس المال .

الهوامش

(١) بل قد تكون معدلات نمو الناتج القومى منعدمه أو سالبه وذلك إذا لم يؤخذ فى الاعتبار الموارد السياحية وايرادات البترول وقناة السويس .

(٢) دكتور سعيد النجار " التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية " صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ديسمبر سنة ١٩٨٨ ص ١٨

(٣) المرجع السابق ص ٣١

(٤) World Bank : Arab Republic of Egypt : Issues of Trade Strategy and Investment plannaing, 1983 الاثار مأخوذة من المرجع السابق ص ٢٩

(٥) ان ما نقصده هنا بالنمو التوازنى Equilibrium Growth يختلف عن ما يعرف بالنمو المتوازن Balanced Growth ، حيث أن المفهوم الأول يعنى النمو الذى يحدث تلقائيا فى ظل توازن عام للإقتصاد القومى دون اختلالات أو تشوهات تمنع سرعة تكيف السواق المختلفة ، أما المفهوم الثانى فهو يعبر عن استراتيجية للتنمية تعمل على خلق نمو متوازن فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى فى آن واحد .

(٦) Hollis chenery, S.Robinson. M. Syrquin, " Industrial ization and Growth ,Oxford University Press, New York , 1986 .

(٧) يمكن الرجوع فى هذا الصدد الى كل من

- Tibor Scitovsky " Economic Development in Taiwan and South Korea " Food Research Institute Studies, Vol., XIX No .4 (1985) pp. 215- 64.

- Chenery, H.B., " Structural change and Development Policy ", World Bank Research Publication, 1979.

(٨)

- Anne O. Krueger " Trade Policies as an Input to Development ", American Economic Review, papers and Proceedings, May 1980 pp. 288 - 92.

(٩) للمزيد عن هذاالدور الذى يمكن أن تلعبه الصناعات التصديرية يمكن الرجوع الى

- Larry E. Westphal " The Republic of Korea's Experience with Export - Led Industrial Development " World Development 6 No. 3 1978
- Yung Whee Rhee et al., " Korea's Competitive Edge 1984 " in Leading Issues in Economic Development 5th ed., New York, Oxford University Press 1989 .

(١٠)

Hollis B. Chenery, " Interactions Between Industrialization and Exports ". American Economic Review, May 1980 pp 281-87

(١١)

Gerald M. Meier, Leading Issues In Economic Development 5th ed., New York, Oxford University press 1989 p. 408.

(١٢) يمكن توضيح ذلك بيانيا وهذا التوضيح مأخوذ عن

J . Bhagwati, " Anatomy and Consequences of Exchange Control Regimes " 1978 , p208

والإشارة مأخوذة من المرجع السابق.

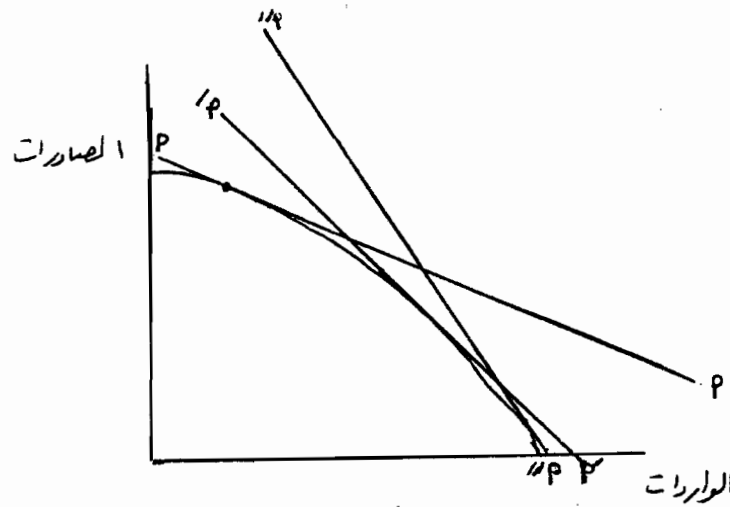

من الرسم يتضح أن ميل الخط أأ' يمثل النسبة بين سعرى الصرف للصادرات والواردات السائدة فى السوق العالمى . كما أن هذا الميل يمثل المعدل الحدى للتحويل السائد فى السوق العالمى أيضا . هذا الخط يواجه السوق المحلى عند تساوى سعر الصرف الفعال لكل من الصادرات والواردات . أما إذا زاد سعر الصرف للواردات عن سعر الصرف للصادرات فإن هذا الخط يكون ممثلا بالخط أأ ويمثل ذلك تحيز تجاه صناعات الاحلال محل الواردات . وإذا زاد سعر الصرف للصادرات عن سعر الصرف للواردات فإن الخط يتحول الى أأ" وهنا أيضا يبعد توزيع الموارد عن التوزيع الأمثل .

(١٣) البنك الأهلى المصرى " النشرة الاقتصادية " العدد الأول والثانى المجلدالثانى والأربعون سنة ١٩٨٩ .

الملحق الإحصائى

جدول رقم (١)

الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(مليون جنيه مصرى)

السنة	اجمالى الصادرات	اجمالى الواردات	الفائض (العجز)
١٩٨٠	٢١٣٢,٢	٣٤٠٢,-	(١٢٦٩,٨)
١٩٨١	٢٢٦٢,٩	٦١٨٧,٤	(٣٩٢٤,٥)
١٩٨٢	٢١٨٣,١	٦٣٥٤,٥	(٤١٧٠,٤)
١٩٨٣	٢٢٥٠,٣	٧١٩٢,٧	(٤٩٤٢,٤)
١٩٨٤	٢١٩٧,٩	٧٥٣٦,١	(٥٣٣٨,٢)
١٩٨٥	٢٥٩٩,٩	٦٩٧٣,١	(٤٣٧٣,٢)
١٩٨٦	٢٥٣,٩	٨٥١,٤	(٥٩٩٧,٥)
١٩٨٧	٣٤٦,-	١١٣٥٧,٨	(٨٣١١,٨)
١٩٨٨	٣٩٩٤,٥	١٦٣٠٨,٥	(١٢٣١٤,-)
١٩٨٩	٥٧٣٤,٧	١٦٦٢٣,٦	(١٠٨٨٨,٩)
١٩٩٠	٦٩٥٣,٧	٢٤٨٢٣,٢	(١٧٨٦٩,٥)

المصدر : البنك الأهلى المصرى " النشرة الاقتصادية " العدد ٤٣ رقم ٣-٤ ١٩٩٠ القاهره صـ ٢٣٣

جدول رقم (٢)

الاهمية النسبية للسلع تامة الصنع فى الصادرات المصرية

السنة	اجمالى الصادرات	السلع تامة الصنع	الأهمية النسبية ٪
١٩٨٠	٢١٣٢,٢	١٥١,٨	٧,١
١٩٨١	٢٢٦٢,٩	١٥٥,٣	٦,٩
١٩٨٢	٢١٨٣,١	١٤٨,١	٦,٨
١٩٨٣	٢٢٥٠,٣	٢٠٨,٧	٩,٣
١٩٨٤	٢١٩٧,٩	٢٥٣,٨	١١,٥
١٩٨٥	٢٥٩٩,٩	٢٢٣,٧	٨,٦
١٩٨٦	٢٥٣,٩	٣٥,٥	١٤,٩
١٩٨٧	٣٤٦,-	٦٠٦,٦	١٩,٩
١٩٨٨	٣٩٩٤,٥	١١٩٣,٤	٣٠,-
١٩٨٩	٥٧٣٤,٧	١٨٢٧,٦	٣٩,٩
١٩٩٠	٦٩٥٣,٧	٢٥٧٤,٤	٣٧,-

المصدر : محسوبة من بيانات النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى العدد ٤٣ سنة ١٩٩٠

الجدول رقم (٣)

صادرات السلع تامة الصنع ١٩٨٠ - ١٩٩٠

السنة	أرز مقشور مبيض	بصل مجفف	سكر قصب مكرر	أحذية	أقمشة قطنية وألبسة نسيج جاهزة	مشروبات كحولية	مصنوعات جلدية
١٩٨٠	٢٣,-	٥,٩	٣,-	,٦	٥٦,٢	٣,٢	١,٢
١٩٨١	٢٨,٧	٦,٩	١٠,٤	١,٧	٣٩,٢	٤,١	٢,٩
١٩٨٢	٧,٦	٦,٥	٦,٢	١,٦	٣٠,٢	٤,-	٢,٣
١٩٨٣	٥,-	٧,٣	٥,٦	٢,-	٤٠,٩	١,٤	٣,٨
١٩٨٤	١١,٤	٦,١	—	١,٢	٥٢,١	٤,-	٢,٦
١٩٨٥	٣,٦	٤,٨	—	١,-	٤٢,٢	٣,-	-,٧
١٩٨٦	١١,٢	٥,-	—	٢,٧	٦٥,٦	—	٤,٦
١٩٨٧	٥,٦	٩,٧	—	٥,٧	١٤١,٤	—	٧,٩
١٩٨٨	١٧,٤	١٥,٩	—	٨,٩	١٧٦,١	—	٧,٨
١٩٨٩	١٦,٢	١٣,٧	٧,٣	٣٣,٧	١٧٥,٩	—	٢١,٤
١٩٩٠	٤٩,١	٢٢,٥	١,٤	٤٥,-	٢١٧,٥	,٢	٣٠,-

المصدر : البنك الأهلى المصرى " النشرة الاقتصادية " العدد الرابع المجلد الرابع والأربعون عام ١٩٩١ صـ ٣٩٨

المراجع

أولا المراجع الأجنبية

(1) Anne o. Krueger. "Trade Policies as an Input to Development", American Economis Review, Papers and Proceedings (May 1980).

(2) Anne o. Krueger. " Alternative Trade Strategies and Development in LDC's " American Economic Review, May 1978.

(3) Larry E. Westphal. " The Republic of Korea's Experience with Export - Led Industrial Development " World Development 6 No.3 1978.

(4) Gerald M.Meier. Leading Issues In Economic Development , 5th ed. New York. Oxford University Press 1989.

(5) H . B. Chenery , " Interactions Between Industrialization and Exports " American Economic Review May 1980 .

(6) H . B. Chenery ,"Structural change and Development Policy", World Bank Research Publication , 1979 .

(7) H.B. Chenery, S. Robinson, M. Syrquin, Industrialization and Growth, Oxford University Press, New York, 1986.

(8) N.Nishimizu and S.Robinson, " Trade Policies and Productivity change in Semi- Industrialized Countries ", Journal of Development Economics, September - October 1984.

(9) R.E.Caves, " International Trade, International Investment, and Imperfect Markets ", Princeton University Special papers in International Economics, No.10 (November 1974) .

(10) T. Scitovsky " Economic Development in Taiwan and South Korea ", Food Research Institute Studies, Vol, XIX No.4 1985 pp. 215- 64

(11) W.M. Gorden " Protection and Liberalization : A Review of Analytical Issue ".IMF Occasional Paper 54 (August 1987) pp.19-23 .

(12) World Bank : Arab Republic of Egypt: Issues of Trade Strategy and Investment Planning, 1983.

ثانيا المراجع العربية

(١) دكتور سعيد النجار ،" التخصيصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية " صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ديسمبر سنة ١٩٨٨

(٢) البنك الأهلى المصرى " النشرة الاقتصادية " أعداد مختلفة .